بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الثاني

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت
جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي
أ. د. حسين مسعود أبومدينة
د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت
الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
حماية المكونات البيئية من التَّلوث من مقاصد السُنَّة النَّبويّة د. عبد الله إمْحَمَّد عون	12-1
الممارسات البيئية في الحرم الجامعي كمدخل لتنمية الوعي البيئي لدى الطلاب رؤية أعضاء هيئة التدريس د. أسماء فرحات مُحَمَّد د. مصطفى أحمد بن حكومة أ. عبد الرحمن علي هدي علي أ. نجاة السنوسي العمراوي أ. أمل مُحَمَّد المرابط	48 - 13
نحو مجتمع بلا نفايات: رؤية تطبيقية لمبدأ "صفر نفايات" في المدن الليبية مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي هيام نجم	84-49
تدبير الماء الحضري بالمدن العربية وتحدّي الاستدامة: حالة مدينة نواكشوط (موريتانيا) د. مُحَمَّد الأمين عابدين	100-85
استدامة الموارد المائية في مدينة إجدابيا بين الاعتماد على نقل المياه وتلوث المياه الجوفية د. إبراهيم مُحَمَّد على مُحَمَّد	118-101
نحو بلدية مستدامة: البحث العلمي كمدخل للتنمية المحلِّية دراسة تطبيقية لبلديات مختارة في ليبيا (طرابلس – البيضاء – سبها – زليتن – الزاوية) مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي مُحَمَّد فحج أحمد المدهوني	144-119
الاستدامة والتعليم المحاسبي: من وجهة نظر الطلاب دراسة تطبيقية على الطلاب كلية الاقتصاد جامعة سرت أ. عيادة رمضان سالم أ. ماجدة مُحَمَّد هاشم المهشهش	164-145
التعليم الجامعي ودوره في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية د. يوسف إمْحَمَّد صالح منصور	194-165
الآليات القانونية لحماية البيئة في ظلِّ التَّطور التكنولوجي: الجزائر نموذجًا د. حيرش نور الدين د. بن زكري بن علو مديحة	212-195

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور التشريعات الجنائية الليبية في تحقيق وحماية أبعاد التَّنمية المستدامة وفقا لرؤية الأمم المتحدة بحلول عام 2030م أ. محمد على محمد التائب	234-213
أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرَّشيدة **دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بلدية بنغازي** أ. د. بشير مُحَّد العبار	268-235
سياسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستدامة (SDG16) **دراسة تحليلية في ضوء الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16)** أ. عبد القادر حمدان العوجة.	280-269
متطلبات ومعايير الحوكمة الإلكترونية وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي بالجامعات الليبية، دراسة حالة جامعة فزان أ. د. حسن عبد السلام علي عمران د. حسن بشير حسن مُحَّد	304-281
التُّكنُولوجيا ودورها في التخطيط الحضري المُستدام **دراسة في جغرافية التخطيط الحضري** د. هناء عمر مُحَّد كازوز	312-305
تكنولوجيا الإعلام المعاصر وتعزيز الوعي البيئي المجتمعي **دراسة تحليلية في علم اجتماع التنمية** د. وداد أبوبكر محمود الجديد	328-313
دور التكنولوجيا النانوية في الحدِّ من التَّلوث وتحسين جودة الحياة **دراسة تطبيقية على الطِّلاءات النانوية في مدينة سرت"** أ. حليمة عون الله سعيد علي	358-329
الذَّكاء الاصطناعي مدخل بديل لتحقيق التَّنمية المستدامة نوال بن قلوش	372-359
Renewable Energy as a Strategic Driver for Sustainable Development Zienap Abobaker Basher Ehrer	386-373
The Role of Rehabilitation and Conservation of Vegetation Cover in Combating Desertification, Shikan Locality, North Kordofan , Sudan Awad Elkarim Suliman Osman Khalifa	401-387

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

التعليم الجامعي ودوره في التنمية المستدامة
دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية

د. يوسف إمْحَمَّد صالح منصور
قسم علم الاجتماع/ كلية الآداب واللغات/ جامعة طرابلس– فرع السواني
youseif.saleh.2016@gmail.com

مقدمة:

يُعد التعليم من أجل التنمية المستدامة أحد الركائز الأساسية لبناء مستقبلٍ أفضل للأجيال الحالية والقادمة، إذ يُنظر إليه كأداة محورية لإحداث تغيير إيجابي في المجتمعات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ففي ظلِّ التَّحدِّيات العالمية المتسارعة، مثل: تغيّر المناخ، واستنزاف الموارد الطبيعية، واتساع فجوة الفقر والبطالة، أصبح من الضروري إعادة النظر في الدور التقليدي للتعليم، ليكون أكثر من مجرد نقلٍ للمعرفة؛ بل وسيلة لتمكين الأفراد من اكتساب القيم، والمهارات التي تؤهلهم للتفاعل الواعي والمسؤول مع قضايا التنمية المستدامة.

إنَّ مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة لا يقتصر على إدخال موضوعات بيئية أو اقتصادية في المناهج الدراسية؛ بل يتجاوز ذلك ليشمل إعادة تشكيل طرق التفكير، وأساليب التدريس، وأنماط التعلّم، بحيث يصبح التعليم عملية شاملة تُنمّي لدى المتعلمين القدرة على حلِّ المشكلات، واتخاذ القرارات الرشيدة، والتخطيط للمستقبل بروح تشاركية، ومن هنا، فإنَّ التعليم المستدام لا يركز فقط على المعرفة النظرية، وأنَّما يدمج بين المعرفة، والسلوكيات العملية والقيم الأخلاقية، بما يتيح للأفراد المساهمة الفعّالة في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وإنصافًا.

وقد أكَّدت المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة واليونسكو، أنَّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبع عشر (SDGs) يتطلب نظامًا تعليميًا مرنًا ومتطورًا، يُسهم في نشر الوعي البيئي والاجتماعي، ويعزز ثقافة المسؤولية الجماعية؛ فالتعليم المستدام يُعتبر أداة استراتيجية لإحداث تحولات جذرية في طريقة تعامل الإنسان مع موارده، وفي كيفية صياغة علاقاته مع البيئة والمجتمع والاقتصاد.

من هذا المنطلق، يُنظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنَّه استثمار بعيد المدى، يهدف إلى بناء جيلٍ واعٍ يمتلك المعارف العلمية، والقدرات الإبداعية، والقيم الإنسانية التي تمكنه من مواجهة التَّحدِّيات العالمية المعاصرة، وهو بذلك يشكل بوابة عبور نحو مستقبلٍ يوازن بين

متطلبات التنمية الاقتصادية، وضرورات حماية البيئة وحقوق الإنسان، بما يضمن حياة كريمة للأجيال الحاضرة، والمستقبلية على حدٍّ سواء.

مشكلة البحث:ـ

يُعَدّ التعليم من أجل التنمية المستدامة مدخلًا جوهريًا لتحقيق توازنٍ بين متطلبات النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، إذ يشكِّل ركيزة أساسية لإعداد الأفراد القادرين على التفاعل الواعي والمسؤول مع التَّحدِّيات المعاصرة، ورغم الجهود الدولية المبذولة لترسيخ هذا التَّوجه في الأنظمة التعليمية، إلاَّ أنَّ مسار التطبيق يواجه جملة من التَّحدِّيات، من بينها ضعف إدماج مفاهيم الاستدامة في المناهج الدراسية، ونقص الكفاءات التربوية المؤهلة؛ بالإضافة إلى الفجوة بين السياسات التعليمية، والتطبيق العملي على أرض الواقع، وتزداد هذه الإشكالية حدة في السِّياق العربي، حيث ما تزال الكثير من الدول في طور البحث عن استراتيجيات فعّالة لدمج التعليم المستدام ضمن منظومتها التعليمية، في ظلِّ ما تعانيه من إكراهات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

أما في ليبيا، فإنّ خصوصية الوضع الوطني المتمثل في التَّحدِّيات الأمنية والسياسية، والضغوط الاقتصادية، وتفاوت البنية التحتية التعليمية، يطرح تساؤلات أكثر إلحاحًا حول مدى قدرة التعليم على أداء دوره كرافعة للتنمية المستدامة. وهنا تتحدد الإشكالية الجوهرية في: " إلى أي مدى أسهم التعليم في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم من أجل التنمية المستدامة في بناء مجتمع واعٍ وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة؟ وما أبرز العوائق المحلِّية التي تُعرقل فاعلية هذا الدور في ظلِّ الظروف الليبية الحالية؟"

الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في كونه يسعى إلى الإسهام في إثراء المعرفة الأكاديمية المتعلقة بمجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، من خلال تحليل أبعاده النظرية والتطبيقية، وربطه بالواقع التعليمي الليبي؛ فالدراسة تُمثل إضافة نوعية للأبحاث التربوية، إذ تُبرز العلاقة الجدلية بين التعليم، والتنمية المستدامة، وتُظهر كيف يمكن لمؤسسات التعليم أن تكون فاعلًا أساسيًا في مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما يتيح البحث فرصة للباحثين والأكاديميين؛ لتوسيع دائرة النقاش حول فعالية السياسات التعليمية القائمة، واقتراح رؤى علمية بديلة، أو مطوَّرة تتماشى مع السِّياق المحلِّي والعالمي.

الأهمية النظرية:

تتجلى الأهمية النظرية للبحث في سعيه إلى تأصيل مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبيان أبعاده الفكرية والفلسفية، عبر استعراض الأدبيات التربوية والنظريات ذات الصلَّة، ومن خلال ذلك، يوفر البحث إطارًا مرجعيًا يساعد في فهم كيفية تداخل البُعد التعليمي مع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يُسهم في توضيح الأطر المفاهيمية التي يمكن أنْ تستند إليها السياسات التعليمية في ليبيا، بما يجعل من الدراسة مرجعًا يمكن أن يُفيد الباحثين، وصناع القرار، والممارسين في الحقل التربوي.

أهداف البحث:-

1- تحديد مدى إسهام منظومة التعليم في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا للمؤشرات العالمية والوطنية ذات الصلَّة.

2- الكشف عن دور توجهات التعليم من أجل التنمية المستدامة في بناء مجتمع ليبي واعٍ، وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية المعاصرة.

3- معرفة التَّحدِّيات والعوائق المحلَّية التي تحدّ من فاعلية التعليم في الاضطلاع بدوره التنموي في ظل السِّياق الليبي الرَّاهن.

تساؤلات البحث:-

1- ما مدى إسهام منظومة التعليم الجامعي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق المؤشرات العالمية والوطنية ذات الصِّلة؟

2- كيف يمكن لتوجهات التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة أنْ تسهم في بناء مجتمع ليبي واعٍ وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة؟

3- ما أبرز التَّحدِّيات والعوائق المحلَّية التي تحدّ من فاعلية التعليم الجامعي في الاضطلاع بدوره التنموي في ظل السِّياق الليبي الراهن؟

مفاهيم البحث:

التعليم:- يُقصد بالتعليم أنّه مجموعة ما يكتسبه الفرد من معارف وحقائق عبر مختلف الوسائل المتاحة للتعلّم، أما من النَّاحية اللغوية، فقد ورد في لسان العرب أنّ التعليم مشتق من الفعل عَلِمَ، أي أحاط بالشيء وأدركه، ويُقال: علَّمه العلم والصناعة، أي جعله يتعلمها. كما يرتبط التعليم بمعنى الإتقان؛ فيُقال: "عَلِمَ الأمر وتعلّمه" أي أتقنه، و"عَلِمت الشيء" أي عرفته وخبرته. (التميمي، 2007، 19)

التعليم الجامعي:– "يعرف التعليم الجامعي بأنَّه" ذلك النوع من التعليم الذي يقبل الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة، وكذلك الحاصلين على الشهادة الثانوية الفنية بمعدلات مرتفعة بعد معادلتها بالشهادة الثانوية العامة وكذلك؛ بإضافة بعض المواد المؤهلة للالتحاق بالدراسة الجامعية التي تنتهي بالحصول على درجة البكالوريوس، أو الليسانس، التي تؤهل للعمل الرسمي الحكومي. (إبراهيم، 2000، 939)

التنمية:– تُعَدّ التنمية بالنسبة لكثير من الدول الفقيرة السبيل الحتمي للتحديث والتقدم، بينما يراها آخرون أداة إمبريالية تستخدمها الدول الرأسمالية الغنية لفرض هيمنتها على الدول الضعيفة، ما يستوجب مقاومتها، وهناك من يعتبرها علمًا ابتكره الغرب للسيطرة الثقافية على المجتمعات غير الغربية، بما يتجاوز آثارها الاقتصادية، أما بالنسبة لعامَّة الناس حول العالم، فقد أصبحت التنمية تعبيرًا عن طموحهم في حياة كريمة، أو عبئًا مدمرًا يضطرون للتَّعايش معه، وأحيانًا هي الأمران معًا في الوقت ذاته.

والتنمية في جوهرها مفهوم شامل يطال أبعادًا اقتصادية واجتماعية وسياسية، وثقافية، وبيئية وأخلاقية. فهي لا تقتصر على زيادة الدَّخل الفردي أو تحسين الجوانب المادية فحسب، رغم أهمية ما يُعرف بالتنمية الاقتصادية، غير أنَّ هذا البُعد وحده لا يكفي لضمان تحسن المستوى الصحي، أو الثقافي، أو التعليمي، أو الأخلاقي، أو البيئي، كما لا يضمن بالضرورة تعزيز المشاركة السياسية، أو توسيع حرية التعبير، أو تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، ومن هنا، تبرز التنمية كعملية متكاملة تتطلب توازنًا بين مختلف الجوانب، خاصة في المجتمعات والبلدان النامية. (علي، 2024، 4-5)

التنمية المستدامة:–

هي مفهوم يُشير إلى تحقيق توازن شامل بين تلبية احتياجات الحاضر، وضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها المستقبلية دون تعرّضها للخطر، وقد وُصفت بأنَّها عملية علمية ممنهجة تهدف إلى تحقيق التَّكامل بين أنشطة الإنسان، والبيئة بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك من خلال استراتيجيات واضحة، وإدارة رشيدة، وتنظيم فعّال لاستغلال الموارد البيئية المتاحة.

وتُعنى التنمية المستدامة بالتنسيق بين استخدام الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ومسارات التطور التكنولوجي، والتحولات المؤسسية، بما يعزز من قدرات الحاضر والمستقبل على تلبية

احتياجات الإنسان وتطلعاته، مع الحفاظ على التوازن البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي. (مُحَمَّد، 2022، 305)

الدراسات السابقة:-

دراسة، منى عرفة حامد عمر (2012) "دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030. هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إبراز العقبات التي تحول دون قيامه بهذا الدور، وطرح رؤية مقترحة لتفعيل دوره في ضوء رؤية مصر 2030م اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث تناولت العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة، ثم ناقشت التَّحدِّيات والمعوقات، وصولًا إلى صياغة رؤية مستقبلية تتضمن مقترحات، وإجراءات عملية يمكن أنْ تسهم في تجاوز هذه العقبات، أما مجتمع البحث وعينته فلم يكن ميدانيًا يعتمد على استبيانات أو مقابلات؛ بل اتخذت الدراسة طابعًا نظريًا تحليليًا استند إلى تحليل الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، واستخدمت الدراسة جمع البيانات من المصادر النظرية (الكتب، الأبحاث، الوثائق الرسمية المتعلقة برؤية مصر 2030) بدلًا من أدوات كمية مثل الاستبانة.

خلصت النتائج إلى أنَّ التعليم الجامعي يُعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه يواجه عقبات مثل ضعف التمويل، قصور السياسات التعليمية، وعدم كفاية المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وقدمت الدراسة رؤية مقترحة لتفعيل هذا الدور من خلال تطوير المناهج والبحث العلمي، وتخصيص الموارد، وتعزيز الشراكة بين الجامعات، وقطاعات الدولة بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

دراسة هشام فاجي القيزاني (2018) "دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الليبية في الإسهام بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في أبعادها (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، والتكنولوجي)، بالإضافة إلى تحديد السبل الكفيلة بتفعيل هذا الدور من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، استخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على استبيان مكوّن من (50 فقرة) موزعة على المحاور الأربعة الرئيسة، وتمَّ توزيعه على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية.

أظهرت النتائج أنَّ دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ما يزال ضعيفًا، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية مرتبطة

بالمؤهل العلمي في الجانب الاقتصادي، وبعدد سنوات الخبرة في الجانب البيئي، وأكَّدت الدراسة على أهمية أنْ توجه الجامعات أبحاثها العلمية نحو المشكلات الفعلية للمجتمع، وتنظيم مؤتمرات في مجالات التنمية المستدامة، والتعاون مع المؤسسات المحلِّية، والدولية ذات العلاقة بالحفاظ على الموارد البيئية.

دراسة بوساحة محمَّد لخضر، بحوص نسيمة (2019) "دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت". الجزائر. هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه الجامعة في تفعيل التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسة معرفية أساسية في المجتمع، مع التركيز على دورها في البحث العلمي، ومناهج التدريس، والتدريب، إضافةً إلى معرفة مدى مساهمة المركز الجامعي تيسمسيلت في هذا الجانب، اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث وظّف الجانب الوصفي لوصف الظاهرة كما هي في الواقع، بينما استخدم التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين التنمية المستدامة وبعض المتغيرات، أما مجتمع الدراسة فقد شمل أعضاء هيئة التدريس بالمركز الجامعي تيسمسيلت، وبلغت عينة الدراسة 50 أستاذًا جامعيًا، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة مكونة من 24 فقرة صممت وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وتوصَّلت النتائج إلى أنَّ مساهمة المركز الجامعي في خدمة التنمية المستدامة جاءت محدودة، حيث لوحظ قصور في مجالات البحث العلمي، وتكييفه لخدمة التنمية، واستمرار الاعتماد على أساليب التدريس التقليدية التي تحد من الإبداع، إضافةً إلى ضعف في تنظيم الندوات والمؤتمرات المرتبطة بقضايا التنمية المستدامة، كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الأساتذة لدور الجامعة في التنمية المستدامة تبعًا للمرتبة العلمية، أو المستوى التَّأهيلي، أو سنوات الخبرة.

دراسة صالح أبوبكر الجازوي وآخرون، (2020م) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة "من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها" درنة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وذلك من خلال التركيز على أبعادها الثلاث: البُعد الاقتصادي، والبُعد الاجتماعي، والبُعد البيئي، ولتحقيق هذا الهدف، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الموضوع، وقد استندت الدراسة إلى عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس الليبيين العاملين في الجامعات العامة،

حيث جرى توزيع الاستبيان إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، فتمَّ الحصول على (216) استبانة، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة الاستبانة المبنية، وفق مقياس ليكرت الخماسي، والتي تضمنت ثلاث محاور رئيسية مرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

أظهرت النتائج أنَّ الجامعات الليبية لم تُسهم بشكل كافٍ في دعم التنمية الاقتصادية؛ فدورها في توفير فرص عمل للخريجين ضعيف، كما أنَّ ارتباط المناهج الجامعية بمتطلبات سوق العمل يكاد يكون محدودًا، كذلك مساهمتها في وضع خطط اقتصادية أو مكافحة الفساد كانت أقل من المأمول بوجه عام، كان مستوى المساهمة في هذا البُعد "ضعيف إلى متوسط"، كما أوضحت الدراسة أنَّ الجامعات لم تلعب دورًا فعالًا في تمكين الفئات المهمشة مثل: ذوي الاحتياجات الخاصَّة، والباحثين عن العمل، أيضً، كان دعمها لبرامج تخفيف الفقر محدودًا، رغم وجود مساهمة مقبولة نسبيًا في تأهيل الكوادر البشرية للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، بوجه عام كان البُعد الاجتماعي "متوسط"، مع وجود جوانب قصور ملحوظة، أما من النَّاحية البيئية، فالمساهمة كانت "متوسطة" أيضًا، الجامعات ساهمت بدرجة مقبولة في تزويد المجتمع بالكوادر الفنية، وإجراء أبحاث عن الطَّاقة المستدامة، لكنها قصّرت في عقد دورات عملية متخصصة، أو تنفيذ برامج توعية واسعة للحد من التَّلوث، وخلصت الدراسة إلى أنَّ مساهمة الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة (اقتصاديًا، اجتماعيًا، وبيئيًا) لا تزال ضعيفة إلى متوسطة، وأوصت بضرورة تكثيف الجهود، وتوجيه السياسات الجامعية نحو خدمة المجتمع، وتعزيز البحث العلمي، بما يضمن تنمية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

دراسة أونوينيريمادو جود (Onwunyirimadu Jude) (2024) "دور الجامعات في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا جنوب الصحراء. سعت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في إفريقيا جنوب الصحراء لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بـ"التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، كما هدفت إلى تحليل التَّحدِّيات التي تواجه الجامعات في هذا الإطار، واقتراح سبل تفعيل دورها، اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على بيانات ثانوية ودراسات حالة ومراجعة مبادرات قائمة، كما استخدم نظرية رأس المال البشري لتفسير الدور المحوري للجامعات في تنمية الكفاءات البشرية، مجتمع الدراسة شمل جامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والعينة تمثلت في تحليل حالات وتجارب من المنطقة دون

إجراء مسح ميداني مباشر، و تمَّ الاعتماد على المصادر الثانوية، مثل تقارير الأمم المتحدة واليونسكو، إحصاءات التعليم، ودراسات أكاديمية سابقة.

وأظهرت النتائج بأنَّ الجامعات في إفريقيا جنوب الصحراء يمكن أنْ تكون محركًا رئيسًا لتحقيق الهدف الرابع (التعليم الجيد) عبر التدريس، التدريب، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، التَّحدِّيات الرئيسة تشمل: ضعف التمويل، نقص البنية التحتية، قلة الكفاءات التدريسية، التدخل الحكومي المفرط، والصراعات المسلحة التي تؤثر على استقرار العملية التعليمية، لا يزال معدل الالتحاق، وإتمام التعليم الابتدائي والثانوي منخفضًا جدًا مقارنةً بالمعدلات العالمية، ما يزيد الضغط على الجامعات لرفع جودة التعليم وإعداد المعلمين، الجامعات تحتاج إلى تعزيز الشراكات الدولية، الاستثمار في البنية التَّحتيَّة التعليمية، إدماج التكنولوجيا في التعليم، وتبنِّي مناهج حديثة تتماشى مع سوق العمل.

دراسة يوسف أمُحَمَّد صالح (2024) دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي الذي يلعبه علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التَّركيز على التَّحدِّيات التي تواجه هذا الحقل في سياق جهود التنمية، فقد تناول البحث إسهامات علم الاجتماع في مجالات أساسية مثل: التعليم، والصحة، والبيئة، والحكم الرشيد، موضحًا كيف يمكن لهذه الإسهامات أنْ تسهم في إحداث توازن مستدام بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يسعى البحث إلى تحديد أبرز التَّحدِّيات التي تواجه علم الاجتماع عند محاولة توظيفه لتحقيق التنمية المستدامة، والتي من أبرزها ضعف التمويل المخصص للبحوث الاجتماعية، وغياب الوعي المجتمعي والمؤسسي بأهمية العلوم الاجتماعية، إضافةً إلى العوائق الثقافية والسياسية التي تحدُّ من قدرته على التأثير المباشر في السياسات العامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، حيث شمل مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس في أقسام علم الاجتماع بالجامعات الليبية، وقد تمَّ جمع البيانات عبر استبيان إلكتروني، ومن ثمَّ تحليلها باستخدام برنامج SPSS بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

وقد خلص البحث إلى أنَّ علم الاجتماع يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة من خلال فهم التفاعلات الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية، إلى جانب إسهامه في تقييم برامج التنمية، واقتراح حلول عملية لمشكلات معقدة مثل: الفقر، وأزمة اللاجئين، غير أنَّ هذا الدور يظل مقيدًا بعدَّة عقبات، من بينها محدودية التمويل، وضعف إدراك صناع القرار لأهمية هذا التخصص،

وصعوبة التَّأثير على السياسات العامة، وفي ضوء هذه النتائج، يؤكد البحث أنَّ علم الاجتماع يمثل أداة قوية قادرة على الإسهام الفعّال في تحقيق التنمية المستدامة، إلاَّ أنَّ الاستفادة القصوى من إمكاناته تستلزم تعاونًا وثيقًا بين الأكاديميين، وصنّاع القرار، والمجتمع المدني، بما يضمن تجاوز التَّحدِّيات، وبلوغ الأهداف المنشودة.

نظريات التنمية المستدامة:

– النظرية المتشائمة:

في عام 1798، قدّم توماس مالتس في مقالته الشهيرة حول مبادئ السكان طرحًا مغايرًا للنظريات الاقتصادية المتفائلة التي سادت في عصره، والتي تبناها عدد من الفلاسفة مثل نيكولاس دي كوندورسيه، كان هؤلاء يرون أنَّ التَّقدم العلمي والتطور التكنولوجي قادران على تجاوز جميع العقبات الاقتصادية التي قد تواجه النمو في المستقبل، غير أنَّ مالتس رفض هذا التفاؤل، واعتبر أنَّ استمرار الزيادة في عدد السكان سيؤدي حتمًا إلى تجاوز حدود الموارد الطبيعية المحدودة، ممَّا يفضي إلى انتشار الفقر، والمجاعات، وثبات الأجور، ورأى أنَّ التَّطور التكنولوجي، وإنْ كان يساهم مؤقتًا في رفع كفاءة استغلال الموارد، إلاَّ أنَّ أثره لا يدوم على المدى الطويل بسبب ندرة الموارد، خلص مالتس إلى أنَّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب نموًا سكانيًا معتدلًا يتناسب مع فترات الاستقرار الاقتصادي، لكنَّه في الوقت ذاته أشار إلى صعوبة قدرة الإنسان على ضبط هذا النمو، وبذلك فإنَّ الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية سيؤدي في النهاية إلى نتائج كارثية حتمية (شعباني، ب ت: 46-64).

النظرية المتفائلة: –

أما الاتجاه المتفائل، فقد تبناه عدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين مثل: جون ستيوارت ميل، الذي رأى أنَّ الموارد الطبيعية، رغم محدوديتها، لم تصل بعد إلى حدِّ الاستنزاف، وأنَّها لن تشكّل عائقًا فعليًا أمام التَّوسع الإنتاجي في المستقبل القريب لأي دولة أو صناعة قائمة، استند ميل في تفاؤله إلى أهمية التنمية الزراعية، والمؤسسات الاجتماعية في رفع مستويات الرفاهية الاقتصادية، ممَّا يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات النمو السكاني، ومع ذلك، أقرّ ميل بأنَّ استغلال الموارد البيئية إلى أقصى حدٍّ قد لا يؤدي إلى عالم مثالي، إذ تظل هناك تحدِّيات مرتبطة بالاستخدام الكامل لتلك الموارد، وتجدر الإشارة إلى أنَّ أفكار مالتس ظهرت في فترة تاريخية كانت تتسم بارتفاع معدلات الوفيات نتيجة الحروب، والأمراض، والمجاعات، وهو ما ساهم في تشكيل نظرته التشاؤمية حول مستقبل النمو السكاني والاقتصادي.. (دويدار، 1988، ص57–58)

نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة.

وقد حظي هذا المفهوم بترسيخ عالمي أوضح عام 1987م مع صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة، والتنمية برئاسة رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند، مثّل التقرير حجر الأساس لانتشار مفهوم التنمية المستدامة على الأجندة الدولية، وطرح التعريف الأكثر شيوعًا لها باعتبارها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصَّة".

وفي أعقاب تقرير برونتلاند، عُقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية، ما ساهم في توسيع نطاق تطبيق المفهوم، وقد جرى لاحقًا إدراج التنمية المستدامة في معاهدتي ماستريخت وأمستردام للاتحاد الأوروبي، كما تمَّ تكريسها رسميًا في إعلان ريو وأجندة 21 الصادرين عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) المنعقد في ريو دي جانيرو عام 1992م، ويمثل ذلك خطوة مفصلية التزمت بموجبها الدول الأعضاء بتنفيذ إجراءات محددة تعكس توجهًا عالميًا نحو تبني مبادئ الاستدامة. (Singh. 2017. 4)

أبعاد التنمية المستدامة: (اقتصادية – اجتماعية – بيئية).

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد رئيسة هي: الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، ويُسهم التعليم في خدمة هذه الأبعاد مجتمعة، فالتعليم يُعتبر حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وأساسًا جوهريًا لتحقيق التنمية المستدامة، وقد جرى التأكيد على الدور المحوري للتعليم في مختلف المؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، حيث شكّل التعليم دائمًا عنصرًا متكاملًا ضمن أجندة التنمية المستدامة.

وفي قمة العالم للتنمية المستدامة (WSSD) عام 2002، تم اعتماد خطة جوهانسبورغ للتنفيذ التي نصَّت في القسم العاشر منها على إعادة التأكيد على أهمية التعليم بحلول عام 2015م، ويتمثل الدور الرئيس للتعليم النظامي في بناء المجتمع من خلال مساعدة الطلاب على تحديد ما ينبغي الحفاظ عليه من تراثهم الثقافي والاقتصادي والطبيعي، إلى جانب غرس القيم، والاستراتيجيات الضرورية؛ لتحقيق الاستدامة في مجتمعاتهم المحلَّية، مع المساهمة في الوقت ذاته في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية. (Singh. 2017. 4)

البُعد الاجتماعي: –

تسعى التنمية المستدامة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصِّحيَّة والتعليمية في المناطق الريفية، الوفاء بحاجات الإنسان وتحقيق الرعاية الاجتماعية، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية؛ بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بضرورة التضامن، والإسهام في بناء مجتمع موحد من خلال تسخير طاقاتهم وجهودهم لصناعة مستقبل زاهر يحلمون به لهم، ولأجيالهم القادمة، تجسيدًا لمبدأ تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل و الثروات. (شلحي، التواتي، 2017، 75)

كما تتميز التنمية المستدامة بهذا البُعد بالبُعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصِّحيَّة والتعليمية، ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في مقدمة ويعتمد هذا البُعد على الجانب البشري بعناصره الآتية: – (حسيني، 2014، 30-31)

1- تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان، وذلك من خلال توسيع المناطق الحضرية حيث إن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات، والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصِّحة، وتدمير النظم الطبيعية المحيطة؛ ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعيًا منها إبطاء حركة الهجرة إلى المدن مع اعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

2- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد، وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء، أو بالاحتياجات الأساسية اليومية.

3- حرية الاختيار والديمقراطية: يعتبر المجتمع السياسي جزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة حيث إن السياسة تسعى بالنهوض بالتنمية، حيث النمط الديمقراطي في الحكم، يشكِّل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

البُعد الاقتصادي: –

يرتبط البُعد الاقتصادي بالنمو الذي يرتكز فقط على المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم، تستهدف التنمية الاقتصادية تحقيق النمو الاقتصادي، والسَّعي نحو الرفع من الصادرات، والتقليل من الواردات، والبحث عن الاستثمارات الأجنبية، والزيادة في الإنتاج، وتوفير الشغل، وتحريك السوق الداخلية والخارجية، والمساهمة في تحريك الدورة الاقتصادية) الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار" عملية بموجبها إذا تستخدم الدولة مواردها؛ فالتنمية الاقتصادية هي المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها

القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، بالتَّغلب على المعوقات الاقتصادية، وتوفر رؤوس الأموال، والخبرة الفنية والتكنولوجية. (حمداوي، 2017، 16)

وبالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، تعني التنمية المستدامة ضرورة خفض استهلاكها للطَّاقة، والموارد الطبيعية بشكلٍ كبير ومستمر، مع إحداث تغييرات جذرية في أنماط الحياة السائدة، والتَّخلي عن فكرة فرض نموذجها الصناعي على باقي دول العالم، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فترتبط التنمية المستدامة بضرورة استثمار الموارد المتاحة لتحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر فقرًا في بلدان الجنوب. (شلحي، التواتي، 2017، 75) كما يهدف البُعد الاقتصادي إلى:

1- تحقيق مستوى مرتفع من رفاهية الإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الأساسية، إلاَّ أنَّ بلوغ هذا الهدف يظل صعبًا بسبب محدودية الموارد المتاحة في كثير من الدول، سواءً المتقدمة منها أو النَّامية.

2- توفير عناصر الإنتاج الرئيسية، وعلى رأسها: التنظيم، والمعرفة العلمية، ورأس المال.

3- العمل على رفع معدلات النمو في مختلف قطاعات الإنتاج، بما يسهم في زيادة الدَّخل الفردي، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين المدخلات، والمخرجات عبر آلية التَّغذية الراجعة.

4- كما يقوم مبدأ النمو الذَّاتي على أسس التوازن الكلي للاقتصاد، بما يضمن تحقيق أعلى معدلات ممكنة من التَّوسع الاقتصادي دون تحميل الأجيال القادمة أعباء مفرطة من الديون.

البُعد البيئي: –

يتمثل هذا البُعد في مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، فتجاوز تلك الحدود يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس وجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني، والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه، وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية، وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتنظيم الموارد البيئية بحيث ضمان أنَّ أي نشاط تنموي لا يؤثر على توجهات التنمية باختيار أنشطتها، ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف حتى لا يتلوث تلوثًا يضر بالإنسان والحيوان، وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية، وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي. (ناجي، 2022، 10)

أهداف التنمية المستدامة

وتتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم، والرِّعاية الصِّحيَّة، فضلًا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية، والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرِّعاية الصِّحيَّة بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع (موسى. 2019، 194)

التعليم من أجل التنمية المستدامة: –

يبرز التعليم كأداة محورية وفعّالة في تجسيد أهداف التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة والمستويات، فهو لا يقتصر على كونه وسيلة لتحسين نوعية الحياة بجميع أبعادها؛ بل يمتد أثره ليشمل كافة المجالات التي تسعى التنمية إلى تطويرها، وفي ظلِّ التَّحدِّيات المتسارعة التي تواجه المجتمعات، يصبح التعليم بمثابة الخندق الأخير لحماية الهوية وضمان الاستمرار، ومن خلال المواءمة بين متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين ضرورة الحفاظ على البيئة، تسعى التنمية المستدامة إلى تأمين حياة أفضل للأفراد اليوم وللأجيال القادمة، ويظل التعليم القوة الأكثر تأثيرًا لتحقيق التَّغييرات الجوهرية اللازمة للوصول إلى هذه الغاية.

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة للحدِّ الذي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لما يسهم به في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، وتدمير البيئة، وتحسين الصِّحة، كما يعتبر عاملاً مهمًا لتعزيز التماسك المجتمعي، وانطلاقًا من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005 – 2014) ومن برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2015-2019)، اعتمدت الدورة السادسة بعد المائتين للمجلس التنفيذي لليونسكو، والدورة الأربعون للمؤتمر العام لليونسكو إطار عمل جديدًا خاصًا بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030، وأقرَّته الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامَّة للأمم المتحدة، ويستند إطار العمل الخاص بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 إلى برنامج العمل العالمي الذي تمثل هدفه في إعادة توجيه التعليم والتعلم، وتعزيزهما للإسهام في جميع الأنشطة التي تشجع التنمية المستدامة، وهو يركز تركيزًا أكبر على الدور المحوري للتَّعلُّم والتعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويسهم إطار العمل الخاص بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 إسهامًا مباشرًا في هدف التنمية

المستدامة الرابع المعني بالتعليم الجيّد والشامل، فضلًا عن أهداف التنمية المستدامة الأخرى لتوفير التعليم المناسب الذي يولي أهمية محورية للمسؤولية تجاه المستقبل. (مصطفى، 2024، 336 -337)

لقد حققت الجهود العالمية، التي شارك فيها صناع السياسات، والمربون، والمتعلمون، والخبراء والشباب، في إطار برنامج العمل العالمي وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومبادرات أخرى، تقدمًا ملحوظًا على مستوى العالم، واستنادًا إلى الدروس المستفادة من هذه التَّجارب، جاء إطار التَّعليم من أجل التنمية المستدامة لعام 2030 ليعالج التَّحدِّيات الراهنة من خلال ثلاث محاور رئيسة.

1- يشكّل التعليم من أجل التنمية المستدامة ركيزة أساسية في تعزيز الوعي العالمي بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إذ يسهم في ترسيخ فهم أعمق لدى المتعلمين والجمهور العام حول ماهية هذه الأهداف، وكيفية ارتباطها بحياتهم الفردية والجماعية، ومن خلال هذا الدور، يبرز التعليم كأداة محورية للتَّحول الكبير الذي تتطلع إليه المجتمعات، مع إبراز الدور الرِّيادي للدول الأعضاء في دعم هذا المسار.

2- ولا يقتصر الأمر على نشر المعرفة؛ بل يتعداه إلى تنمية التفكير النقدي القادر على التعامل مع تعقيدات التنمية المستدامة، حيث يُتيح التعليم مساحة لطرح التساؤلات حول أوجه التَّرابط، والتَّعارض بين الأهداف المختلفة، ويوجه المتعلمين نحو المشاركة الفاعلة في إيجاد التوازن المطلوب عبر مقاربات شمولية تهدف إلى إحداث تحولات ملموسة.

3- كما يشجع التعليم من أجل التنمية المستدامة على الانخراط العملي لتحقيق هذه الأهداف، من خلال أنشطة تربط القضايا العالمية بالسِّياقات التعليمية والمحلَّية، ويُعزز اعتماد نهج شامل يدمج مبادئ التنمية المستدامة في جميع مكونات المؤسسات التعليمية، ممَّا يجعل التعليم قوة دافعة نحو إحداث التغيير المطلوب في المجتمعات. (مصطفى، 2024، 338)

التعليم الجامعي والتنمية المستدامة: –

يساهم التعليم الجامعي بدور مهم في تحديد السبل التي يتوجب على الأجيال القادمة أن تتعلمها، وكيف تتصدي للتعقيدات التي تواجهها التنمية المستدامة، حيث تقوم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بتأهيل خريجين من ذوي المؤهلات العليا مواطنين مسؤولين قادرين على اشباع حاجات المجتمع البشري في كافة أنشطة المجتمع البشري، كما يقوم التعليم العالي بتوفير فرص للتعلم مدى الحياة، وتساهم في تقدم العلوم والمعارف، وإغنائها ونشرها كبحوث علمية، كما يساهم

في توفير مجتمعات متخصصة ذو خبره تساهم في مساعدتها في المجال الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي وذلك كجزء من الخدمات، والدور التي تمارسه في تطوير المجتمع المحلي.

كما يساهم التعليم العالي في صون ونشر الثقافات المختلف الشعوب في سياق التعدد، والتنوع الاقتصادي، وتساهم في حماية القيم المجتمعية، والارتقاء بالمجتمع من خلال تدريب الشباب قيميًا، والتي تعتبر أساس المواطنة والديمقراطية، كما تسهم في تطوير التعليم بكافة مراحله وتحسينه، بما في ذلك تدريب المعلمين.

لذلك يتوجب على الجامعات أنَّ تقوم بالأدوار والوظائف التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وبشكلٍ خاص في القضايا المهمَّة مثل تعميق البحوث فيما يتعلق بالعمليات المجتمعية التي تساهم في تبني نماذج حياتية أكثر استدامة، والبُعد عن النماذج غير المستدامة، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة والجودة في مجال التعليم والتدريسي، وسدَّ الفجوة ما بين العلم والتعليم وما بين المعارف التقليدية، والعمل على تقوية أشكال التفاعل مع الأطراف غير الجامعية، وخصوصًا في المجتمعات المحلِّية، والعمل على تمكين الطلاب وحصولهم على المهارات اللازمة للعمل.(اليونسكو، 2009)

أنَّ مساهمة خريجي الجامعات في تحسين إنتاجية العمل، والتنمية أمر تمَّ تأكيد في العديد من الدراسات، حيث إن خريجي الجامعات يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة، حيث أشارت دراسة تيودور شولتر التي هدفت دراسة الترابط بين التعليم، والنمو في الدخل القومي الأمريكي، والتي أظهرت وجود علاقة كبيره، كما أظهرت تقارير اليونسكو بأنَّ هناك علاقة مهمة بين الاستثمار في التعليم، والنمو الاقتصادي في جميع انحاء دول العالم، ووفقًا لتقرير البنك الدولي أظهر بأن التعليم يعتبر من أهم العوامل المساهمة في تحقيق النمو المستدام. (كاظم ،2021، 318)

الاجراءات المنهجية: –

منهج البحث: –

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعنى بوصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع، وتحليل مكوناتها وعلاقاتها وأبعادها، بهدف الوصول إلى تفسيرات علمية تُسهم في فهم مستوى إسهام التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

مجتمع البحث وعينته: نظرًا لعدم توافر إطار مرجعي شامل يضمّ أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، وهو ما يجعل مجتمع البحث غير محدد بدِّقة من حيث الحجم أو التَّوزيع، فقد لجأ الباحث إلى اختيار عينة عمدية (من العينات غير الاحتمالية).

ويُقصد بالعينة العمدية أن يتعمّد الباحث اختيار أفراد، أو وحدات يراها أكثر تمثيلًا لمجتمع الدراسة، وذلك وفق معايير محددة تتناسب مع أهداف البحث (التير، 1999، ص117). وقد بلغ حجم العينة (376) مفردة، وقد تمَّ اختيار هذا النوع من العينات لعدة أسباب، من أهمَّها: صعوبة الحصول على عينة احتمالية نظرًا لغياب قاعدة بيانات دقيقة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية –محدودية الإمكانيات المادية والزمنية المتاحة للباحث –عدم إمكانية الوصول المباشر إلى جميع مفردات مجتمع البحث، وللتغلب على هذه الصعوبات، تم جمع البيانات من أفراد العينة باستخدام استبيان إلكتروني، أتاح للباحث الوصول إلى عدد كافٍ من المشاركين يمثلون فئات مختلفة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية.

وحدة الاهتمام:

تمثلت وحدة الاهتمام في هذه الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، بوصفهم الفاعلين الأساسيين في العملية التعليمية، والمحور الرئيس في تطوير التعليم الجامعي، ودعمه لأهداف التنمية المستدامة.

ثالثًا: مجالات البحث:

- المجال المكاني: الجامعات الليبية.
- المجال البشري: أعضاء هيئة التدريس الليبيون العاملون في الجامعات الليبية.
- المجال الزمني: الفترة التي جُمعت فيها البيانات الميدانية من خلال الاستبيان الإلكتروني.

أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات، تحت عنوان: "إسهام التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة"، وقد تضمن الاستبيان أربع محاور رئيسة على النحو الآتي: المحور الأول: البيانات الأولية (الجنس – الفئة العمرية – الدرجة العلمية – سنوات الخبرة الأكاديمية – المشاركة في أنشطة مرتبطة بالتنمية المستدامة). المحور الثاني: إسهام منظومة التعليم الجامعي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق المؤشرات العالمية والوطنية ذات الصَّلة. المحور الثالث: توجهات التعليم الجامعي نحو التنمية المستدامة، ودوره في بناء مجتمع ليبي واعٍ قادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. المحور الرابع: أبرز التَّحدِّيات والعوائق المحلِّية التي تحدّ من فاعلية التعليم الجامعي في الاضطلاع بدوره التنموي في ظلِّ السِّياق الليبي الرَّاهن.

خامسًا: صدق وثبات الأداة:

- الصدق الظاهري: تم التأكد من وضوح فقرات الاستبيان، ومناسبتها لأهداف الدراسة.
- صدق المحتوى: تحقق الباحث من خلال عرض الأداة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال التربية والتنمية المستدامة، للتَّأكد من مدى تمثيل الفقرات للمجالات المقصودة.

الثبات:-

أُجري اختبار الثبات الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ للتحقق من مدى اتساق فقرات الاستبيان، ويوضح الجدول أن معاملات الثبات للأبعاد المختلفة تراوحت ما بين (0.67 – 0.78)، حيث بلغ معامل الثبات للبعد الأول (إسهام منظومة التعليم الجامعي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق المؤشرات العالمية والوطنية ذات الصلة.) (9 فقرات) 0.67، وهو معامل مقبول إحصائيًا يعكس اتساقًا داخليًا مقبولًا بين الفقرات.

كما بلغ معامل الثبات للبعد الثاني المرتبط بـ (توجهات التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة أن تُسهم في بناء مجتمع ليبي واعٍ وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية المعاصرة) (9 فقرات) 0.68، وهو أيضًا ضمن المستوى المقبول في البحوث الاجتماعية والتربوية.

أما البُعد الثالث الخاص بـ (أبرز التَّحدِّيات والعوائق المحلِّية التي تحدّ من فاعلية التعليم الجامعي في الاضطلاع بدوره التنموي في ظل السِّياق الليبي الراهن) (10 فقرات) فقد أظهر معامل ثبات قدره 0.78، وهو يُشير إلى درجة جيدة من الاتساق الداخلي، وفيما يتعلق بالثبات الكلي للمقياس (28 فقرة)، فقد بلغ 0.73، وهو مستوى جيد من الثبات يُظهر أنَّ أداة الدراسة بوجه عام تتمتع بقدر مناسب من الموثوقية، ويمكن الاعتماد على نتائجها في تحقيق أهداف الدراسة.

المعالجة الإحصائية للبيانات:-

تمت معالجة البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، وتشمل ما يأتي: (الجداول البسيطة لتوزيع التكرارات والنسب المئوية –مقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي لبيان الاتجاه العام للإجابات –مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري للتعرف على درجة تباين آراء المبحوثين.) وقد تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لاستخراج النتائج وتحليلها.

تحليل البيانات وتفسيرها: –

خصائص العينة: –

جدول (1) يوضح الجنس حسب افراد العينة.

الجنس	ك	%
ذكر	171	45.12
انثى	208	54.88
مجموع	379	100

يبين الجدول (1) توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور (45.12%) بعدد (171) فردًا، في حين شكّلت الإناث النسبة الأكبر (54.88%) بعدد (208) أفراد، وهذا يعكس أنَّ المشاركة النسائية في العينة كانت أكثر حضورًا مقارنة بالذكور، وهو ما قد يُشير إلى اتساع قاعدة الكوادر النسائية في الجامعات الليبية.

جدول (2) يوضح الفئة العمرية حسب افراد العينة.

الفئة العمرية	ك	%
أقل من 30	120	31.66
39–30	140	36.94
49–40	75	19.79
59–50	30	7.91
60 فأكثر	14	3.70
	379	100

الجدول (2)، والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية، فقد أظهرت النتائج أنَّ الفئة الأكثر تمثيلًا هي فئة (30–39 سنة) بنسبة (36.94%)، تلتها فئة أقل من 30 سنة بنسبة (31.66%). في حين شكّلت الفئات العمرية (40–49 سنة) نسبة (19.79%)، و(50–59 سنة) بنسبة (7.91%)، أما فئة (60 سنة فأكثر) فقد كانت الأقل تمثيلًا بنسبة (3.70%). وتوضح هذه النتائج أنَّ العينة يغلب عليها عنصر الشباب ومتوسطي العمر، ما يعكس حيوية القوى الأكاديمية وانخراطها في مرحلة الإنتاج العلمي والتعليمي.

الجدول (3) يوضح الدرجة العلمية حسب افراد العينة.

الدرجة العلمية:	ك	%
محاضر مساعد	80	21.11
محاضر	90	23.75
أستاذ مساعد	110	29.03
أستاذ مشارك	60	15.83
أستاذ	39	10.29
المجموع	379	100

ويعرض الجدول (3) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية، حيث تصدّر فئة "أستاذ مساعد" التوزيع بنسبة (29.03%)، تلتها فئة "محاضر" بنسبة (23.75%)، ثم "محاضر مساعد" بنسبة (21.11%). أما فئة "أستاذ مشارك" فقد بلغت نسبتها (15.83%)، بينما جاءت فئة "أستاذ" في المرتبة الأخيرة بنسبة (10.29%). وتُظهر هذه النتائج أنَّ غالبية العينة تنتمي إلى الرتب الأكاديمية المتوسطة، الأمر الذي قد يُشير إلى قاعدة أكاديمية واسعة قادرة على مواصلة التَّدرج العلمي.

جدول (4) يوضح سنوات الخبرة الأكاديمية حسب افراد العينة.

سنوات الخبرة الأكاديمية	ك	%
أقل من 5	90	23.75
9–5	80	21.11
14–10	85	22.43
19–15	60	15.83
20 فأكثر	64	16.88
المجموع	379	100

أما الجدول (4)، والخاص بـ سنوات الخبرة الأكاديمية، فقد أظهر أنَّ الفئة الأكثر تمثيلًا هي فئة أقل من 5 سنوات بنسبة (23.75%)، تليها فئة (10–14 سنة) بنسبة (22.43%)، ثم فئة (5–9 سنوات) بنسبة (21.11%). في حين جاءت فئة (20 سنة فأكثر) بنسبة (16.88%)، تلتها فئة (15–19 سنة) بنسبة (15.83%)، وهي الأقل تمثيلًا بين الفئات، وتشير هذه النتائج إلى أنَّ غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة أكاديمية متوسطة إلى محدودة، ممَّا يعكس

تنوع مستويات الخبرة داخل المجتمع الأكاديمي بين الكوادر الشَّابة، وأصحاب الخبرات الطويلة.

جدول (5) يوضح المشاركة في أنشطة مرتبطة بالتنمية المستدامة لأفراد العينة.

المشاركة في أنشطة مرتبطة بالتنمية المستدامة	ك	%
نعم	159	41.95
لا	220	58.05
المجموع	379	100

الجدول (5)، والخاص بـ المشاركة في أنشطة مرتبطة بالتنمية المستدامة، تبيَّن أنَّ (41.95%) من المبحوثين لديهم خبرة ومشاركة فعلية في مثل هذه الأنشطة، في حين بلغت نسبة الذين لم يشاركوا (58.05%). وتكشف هذه النتيجة أنَّ أكثر من نصف أفراد العينة لم ينخرطوا بعد في مبادرات الاستدامة، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز البرامج، والفرص التي تشجع على المشاركة الفاعلة في هذا المجال.

جدول (6) إسهام منظومة التعليم الجامعي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق المؤشرات العالمية والوطنية ذات الصلة.

العبارة	اوافق		محايد		لا اوافق		م حسابي	انحراف معياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
تمتلك الجامعة سياسات مكتوبة تُلزم الأقسام بأخذ أبعاد الاستدامة في الاعتبار عند التخطيط الأكاديمي.	16	13.3	46	35.8	61	50.8	1.88	0.784
تصدر الجامعة تقارير دورية أو نشرات تُظهر مؤشرات مرتبطة بالاستدامة (بحثية، بيئية، مجتمعية).	17	14.2	36	30.0	67	55.8	1.63	0.711
تُوجَّه مشاريع البحث العلمي إلى معالجة قضايا بيئية/اجتماعية/اقتصادية ذات أولوية وطنية.	13	10.8	53	44.2	54	45.0	1.58	0.729
توجد شراكات فعّالة مع مؤسسات حكومية/مجتمع مدني/قطاع خاص لتحقيق أجندة التنمية المستدامة.	9	7.5	9	7.5	102	85.0	2.34	0.667
تتوافر حوكمة شفافة وآليات مساءلة تُعزّز العدالة وتكافؤ الفرص داخل الجامعة.	14	11.7	49	40.8	57	47.5	2.36	0.683
تُخصّص تمويلات/حوافز للبحوث والمبادرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.	16	13.3	22	18.3	82	68.3	2.04	0.691
تسهم أنشطة خدمة المجتمع بالكلية في تحسين نوعية الحياة محليًا (صحة، تعليم، تراث، ثقافة...).	29	24.2	36	30.0	55	45.8	2.02	0.563
تفتقر الأقسام إلى بنية تنظيمية تساعد على تضمين الاستدامة في خططها.	68	65.7	13	10.0	39	35.5	2.06	0.737
تتم مواءمة الخطط الاستراتيجية للجامعة مع رؤى وطنية/دولية ذات صلة بالتنمية المستدامة.	15	12.5	30	25.0	75	62.5	1.50	0.714

تشير نتائج الدراسة في الجدول (6) إلى مجموعة من المؤشرات التي توضح إسهام منظومة التعليم الجامعي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد بيَّنت الفقرة الأولى، الخاصَّة بامتلاك الجامعة لسياسات مكتوبة تُلزم الأقسام بأخذ أبعاد الاستدامة في الاعتبار عند التخطيط الأكاديمي، أنَّ 50.8% من أفراد العينة لم يوافقوا، مقابل 35.8% كانوا على الحياد، و13.3% فقط أبدوا موافقتهم، وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.88) بانحراف معياري (0.784)، وهو ما يُشير إلى ضعف واضح في تبنِّي سياسات مؤسسية مكتوبة مرتبطة بالاستدامة، أما الفقرة الثانية، والمتعلقة بإصدار الجامعة تقارير دورية، أو نشرات تُظهر مؤشرات مرتبطة بالاستدامة، فقد أوضح 55.8% من المبحوثين عدم موافقتهم، و30.0% كانوا محايدين، في حين وافق 14.2% فقط. وبلغ المتوسط الحسابي (1.63) والانحراف المعياري (0.711)، ممَّا يعكس قصورًا في ثقافة التوثيق والإفصاح عن مؤشرات الاستدامة، وفي الفقرة الثالثة، حول توجيه مشاريع البحث العلمي إلى قضايا بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية ذات أولوية وطنية، أظهر 45.0% عدم موافقتهم، و44.2% كانوا على الحياد، بينما وافق 10.8% فقط، وبلغ المتوسط الحسابي (1.58) بانحراف معياري (0.729)، وهو ما يُشير إلى أن البحوث الجامعية ما تزال بعيدة عن الارتباط الفعلي بالأولويات الوطنية في مجال الاستدامة، أما الفقرة الرابعة، والمتعلقة بوجود شراكات فعالة مع مؤسسات حكومية، أو مجتمع مدني، أو قطاع خاص، فقد أجمع 85.0% على عدم الموافقة، مقابل نسب ضئيلة للموافقة والحياد (7.5% لكل منهما). وبلغ المتوسط الحسابي (2.34) بانحراف معياري (0.667)، ما يعكس غياب الشراكات المؤسسية كأحد أهم متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الفقرة الخامسة، حول توافر حوكمة شفافة وآليات مساءلة داخل الجامعة، أبدى 47.5% عدم موافقتهم، و40.8% كانوا محايدين، مقابل 11.7% فقط أبدوا موافقتهم، وبلغ المتوسط الحسابي (2.36) والانحراف المعياري (0.683)، وهو ما يوضح ضعف تطبيق مبادئ العدالة، وتكافؤ الفرص داخل الجامعات، أما الفقرة السادسة، الخاصَّة بتخصيص تمويلات، أو حوافز للبحوث والمبادرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، فقد أشار 68.3% إلى عدم وجود ذلك، و18.3% كانوا محايدين، بينما وافق 13.3%. وبلغ المتوسط الحسابي (2.04) بانحراف معياري (0.691)، وهو ما يؤكد غياب الحوافز المالية الداعمة لهذا المجال، وفي الفقرة السابعة، والمتعلقة بإسهام أنشطة خدمة المجتمع في تحسين نوعية الحياة محليًا، أبدى 45.8% عدم موافقتهم، و30.0% كانوا محايدين، بينما وافق 24.2%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (2.02) والانحراف المعياري (0.563)، ممَّا يُشير إلى أن إسهامات الجامعات في خدمة المجتمع

محدودة وغير مؤثرة بالقدر الكافي، أما الفقرة الثامنة، حول افتقار الأقسام إلى بنية تنظيمية تساعد على تضمين الاستدامة في خططها، فقد وافق 65.7% من أفراد العينة على هذا الطرح، في حين كان 10.0% محايدين، و35.5% لم يوافقوا، وبلغ المتوسط الحسابي (2.06) بانحراف معياري (0.737)، وهو ما يعكس وجود عجز تنظيمي واضح يعوق دمج الاستدامة في البنية الأكاديمية، وفي الفقرة التاسعة والأخيرة، والمتعلقة بمواءمة الخطط الاستراتيجية للجامعة مع رؤى وطنية أو دولية مرتبطة بالتنمية المستدامة، أشار 62.5% إلى عدم موافقتهم، و25.0% كانوا محايدين، في حين وافق 12.5% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.50) بانحراف معياري (0.714)، وهو من أدَّنى المتوسطات، ممَّا يبرز غياب التوافق بين الخطط الجامعية، والرؤى الوطنية أو الدولية، توضح هذه النتائج أنَّ الجامعات الليبية تواجه قصورًا واضحًا في مختلف الأبعاد المتعلقة بالاستدامة، سواءً على مستوى السياسات، أو الشراكات، أو التمويل، أو الحوكمة، كما تشير إلى الحاجة الملحة لإعادة هيكلة استراتيجياتها بما يتماشى مع أجندة التنمية المستدامة، واحتياجات المجتمع الليبي.

جدول (7) توجهات التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة أن تسهم في بناء مجتمع ليبي واعٍ وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة

العبارة	اوافق		محايد		لا اوافق		م حسابي	انحراف معياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
تُدمج مفاهيم الاستدامة (البيئية/الاقتصادية/الاجتماعية/الثقافية) بصورة صريحة في المقررات.	04	3.3	34	28.3	82	68.3	1.35	0.545
وضع مقررات تعمل على تنمية مهارات الطلبة في التفكير النقدي وتمكينهم من إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بقضايا الاستدامة في سياقها المحلي	04	3.3	36	30.0	80	66.7	1.37	0.549
تُستخدم طرائق تدريس نشطة (تعلم قائم على المشاريع/المشكلات/الخدمة المجتمعية).	33	27.5	56	46.7	31	25.8	1.98	0.733
تتاح مشاريع بينية/متعددة التخصصات لمعالجة قضايا واقعية في المجتمع الليبي.	63	52.5	31	25.8	26	21.7	1.69	0.807
تُنمّى لدى الطلبة كفاءات المواطنة البيئية والاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية.	85	70.8	29	24.2	06	5.0	1.34	0.572
تُبنى أنشطة ومقررات تُعزّز الثقافة المحلّية والهوية والتراث كجزء من الاستدامة الثقافية.	78	65.0	32	26.7	10	8.3	1.43	0.645
تُوظَّف البيئة الليبية كحقل تعلّم (زيارات، دراسات حالة، بيانات محلية) لربط النظرية بالتطبيق.	51	42.5	53	44.2	16	13.3	1.71	0.691
تُشجَّع ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار الطلابي لمواجهة التَّحدّيات الاقتصادية.	33	27.5	50	41.7	37	30.8	2.03	0.766
تُوفَّر فرص للتعلم لمدى طويل وتنمية المهارات الخضراء لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.	01	0.8	55	45.8	64	53.3	1.48	0.518.

تُشير نتائج الدراسة في الجدول (7) إلى توجهات التعليم الجامعي في ليبيا نحو التنمية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من العبارات التي تعكس دمج مفاهيم الاستدامة في المقررات، وأساليب التدريس، وتنمية المهارات الطلابية، فقد بيَّنت الفقرة الأولى، الخاصَّة بدمج مفاهيم الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورةٍ صريحة في المقررات، أنَّ 68.3% من أفراد العينة لم يوافقوا، و28.3% كانوا على الحيَّاد، بينما وافق 3.3% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.35) بانحراف معياري (0.545)، وهو ما يعكس ضعفًا كبيرًا في تضمين الاستدامة بشكل منهجي داخل المقررات الجامعية، أمَّا الفقرة الثانية، والمتعلقة بوضع مقررات تنمي مهارات الطلبة في التفكير النقدي، وتمكينهم من إيجاد حلول مبتكرة لقضايا الاستدامة، فقد أبدى 66.7% من المبحوثين عدم موافقتهم، و30.0% كانوا محايدين، مقابل 3.3% فقط أبدوا موافقتهم، وبلغ المتوسط الحسابي (1.37) والانحراف المعياري (0.549)، ممَّا يُشير إلى قصور في المناهج الجامعية من حيث تزويد الطلبة بالمهارات الإبداعية والابتكارية في مجال الاستدامة، وفي الفقرة الثالثة، حول استخدام طرائق تدريس نشطة مثل التعلم القائم على المشروعات، أو المشكلات، أو الخدمة المجتمعية، أوضح 46.7% من أفراد العينة حيادهم، و27.5% أبدوا موافقتهم، في حين رفض 25.8%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.98) بانحراف معياري (0.733)، وهو ما يُشير إلى أنَّ هذه الأساليب التدريسية تُستخدم بدرجة محدودة، لكنها ليست غائبة تمامًا، أما الفقرة الرابعة، والمتعلقة بإتاحة مشاريع بينية ومتعددة التخصصات لمعالجة قضايا واقعية في المجتمع الليبي، فقد وافق 52.5%، و25.8% كانوا محايدين، مقابل 21.7% لم يوافقوا. وبلغ المتوسط الحسابي (1.69) والانحراف المعياري (0.807)، ممَّا يعكس توجهًا نسبيًا نحو إشراك الطلبة في مشاريع عملية مرتبطة بالمجتمع، وفي الفقرة الخامسة، الخاصَّة بتنمية كفاءات المواطنة البيئية والاجتماعية، والمسؤولية الأخلاقية، أبدى 70.8% من المبحوثين موافقتهم، و24.2% كانوا محايدين، بينما رفض 5.0% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.34) بانحراف معياري (0.572)، وهو من أدنى المتوسطات، ممَّا يدلُّ على أنَّ هذا الجانب يحظى باهتمام ملحوظ في الجامعات. أما الفقرة السادسة، والمتعلقة ببناء أنشطة ومقررات تعزز الثقافة المحلِّية والهويَّة، والتراث كجزء من الاستدامة الثقافية، فقد وافق 65.0% من المبحوثين، و26.7% كانوا محايدين، بينما لم يوافق سوى 8.3%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.43) بانحراف معياري (0.645)، ممَّا يُشير إلى وجود توجه إيجابي نحو الاستدامة الثقافية، وربطها بالهوية الوطنية، وفي الفقرة السابعة، الخاصَّة بتوظيف البيئة الليبية كحقل للتعلم (من خلال زيارات ودراسات حالة

وبيانات محلية)، وافق 42.5%، و44.2% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 13.3%. وبلغ المتوسط الحسابي (1.71) بانحراف معياري (0.691)، وهو ما يعكس حضورًا متوسطًا لهذه الممارسات، لكنَّه يحتاج إلى تطوير أكبر، أما الفقرة الثامنة، المتعلقة بتشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية، والابتكار الطلابي لمواجهة التَّحدِّيات الاقتصادية، فقد أبدى 41.7% من المبحوثين حيادهم، و27.5% أبدوا موافقتهم، في حين رفض 30.8%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (2.03) بانحراف معياري (0.766)، وهو أعلى متوسط في الجدول، ما يُشير إلى أنَّ تشجيع ريادة الأعمال لا يزال محدودًا، ويواجه صعوبات في التطبيق، وأخيرًا، في الفقرة التاسعة، الخاصَّة بتوفير فرص للتعلم مدى الحياة، وتنمية المهارات الخضراء لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، أوضح 53.3% من المبحوثين عدم موافقتهم، و45.8% كانوا محايدين، بينما وافق 0.8% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.48) بانحراف معياري (0.518)، وهو ما يعكس ضعفًا كبيرًا في ممارسات التعلم المستمر، وتنمية المهارات المرتبطة بالاستدامة.

يتضح من هذه النتائج أنَّ توجهات التعليم الجامعي في ليبيا نحو التنمية المستدامة ما تزال ضعيفة في أغلب الأبعاد، خصوصًا ما يتعلق بدمج مفاهيم الاستدامة في المقررات، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتوفير فرص التعلم المستمر، في المقابل، تظهر بعض المؤشرات الإيجابية نسبيًا مثل تنمية المواطنة البيئية والاجتماعية، وتعزيز الثقافة المحلِّية والهوية، ومع ذلك، فإنَّ المستوى العام يعكس الحاجة إلى إصلاحات عميقة في المناهج وطرق التدريس، وزيادة الاهتمام بريادة الأعمال، والابتكار الطلابي، وتوسيع فرص التعلم مدى الحياة بما يسهم في بناء مجتمع ليبي واعٍ وقادر على مواجهة التَّحدِّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

جدول (8) أبرز التَّحدِّيات والعوائق المحلِّية التي تحدّ من فاعلية التعليم الجامعي في الاضطلاع بدوره التنموي في ظل السِّياق الليبي الراهن.

العبارة	اوافق		محايد		لا اوافق		م حسابي	انحراف معياري
	ك	%	ك	%	ك	%		
محدودية التمويل المخصص للمبادرات والبحوث ذات الصلة بالاستدامة.	58	48.3	40	33.3	22	18.3	1.70	0.763
ضعف البنية التحتية والخدمات (مختبرات، قاعات، إنترنت، مصادر بيانات).	52	43.3	55	46.8	13	10.8	1.68	0.663
عدم الاستقرار الإداري/تغيّر السياسات المتكرر يعرقل استدامة البرامج.	66	55.0	30	25.0	24	20.0	1.65	0.795
البيروقراطية وطول الإجراءات يحدّان من بناء الشراكات والتنفيذ الميداني.	57	47.5	54	45.0	09	7.5	1.60	0.627
نقص برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في موضوعات الاستدامة.	84	70.0	32	26.7	04	3.3	1.33	0.540
لا تتوفر قواعد بيانات وطنية محدثة تدعم البحث والتعليم في الاستدامة.	60	50.0	55	45.8	05	4.2	1.54	0.578
ضعف ثقافة البحث التطبيقي الموجّه لحل مشكلات المجتمع.	69	57.5	40	33.3	11	9.2	1.52	0.661
مقاومة التغيير وغياب الحوافز لتطوير المقررات وأساليب التدريس.	79	65.8	38	31.7	03	2.5	1.37	0.533
قصور التنسيق بين الجامعة والجهات الوطنية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.	53	44.2	48	40.0	19	15.8	1.72	0.724
تحديات أمنية/اجتماعية/اقتصادية عامة تؤثر في انتظام العملية التعليمية وجودتها.	51	42.5	53	44.2	16	13.3	1.71	0.691

تُشير نتائج الدراسة في الجدول (8) إلى أبرز التَّحدِّيات والعوائق المحلِّية التي تحدُّ من فاعلية التعليم الجامعي في الاضطلاع بدوره التنموي في ظل السِّياق الليبي الراهن، ففي الفقرة الأولى، الخاصة بمحدودية التمويل المخصص للمبادرات والبحوث ذات الصِّلة بالاستدامة، أبدى 48.3% من أفراد العينة موافقتهم، و33.3% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 18.3%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.70) بانحراف معياري (0.763)، وهو ما يعكس أنَّ ضعف التمويل يعدُّ من أبرز التَّحدِّيات التي تواجه الجامعات، أما الفقرة الثانية، والمتعلقة بضعف البنية التحتية والخدمات (مثل المختبرات، القاعات، الإنترنت، ومصادر البيانات)، فقد أوضح 43.3% من المبحوثين موافقتهم، و46.8% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 10.8%. وبلغ المتوسط الحسابي (1.68) والانحراف المعياري (0.663)، ممَّا يُشير إلى أنَّ قصور البنيَّة التحتية يعد عائقًا أساسيًا أمام التطوير الأكاديمي والبحثي، وفي الفقرة الثالثة، حول عدم الاستقرار الإداري، وتغيّر السياسات المتكرر، أظهر 55.0% من المبحوثين موافقتهم، و25.0% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 20.0%. وقد بلغ

المتوسط الحسابي (1.65) بانحراف معياري (0.795)، وهو ما يعكس أثرًا سلبيًا كبيرًا لعدم الاستقرار على استدامة البرامج التعليمية، أما الفقرة الرابعة، المتعلقة بالبيروقراطية وطول الإجراءات التي تحدُّ من بناء الشراكات والتنفيذ الميداني، فقد وافق 47.5% من المبحوثين، و45.0% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 7.5% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.60) بانحراف معياري (0.627)، ممَّا يدلُّ على أنَّ التعقيدات الإدارية تُعتبر من أبرز العوائق التي تواجه الجامعات، وفي الفقرة الخامسة، الخاصَّة بنقص برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في موضوعات الاستدامة، أبدى 70.0% من المبحوثين موافقتهم، و26.7% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 3.3% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.33) بانحراف معياري (0.540)، وهو من أدنى المتوسطات، ما يُشير إلى وجود قصور كبير في تأهيل الكادر الأكاديمي، أما الفقرة السادسة، المتعلقة بعدم توفر قواعد بيانات وطنية محدثة تدعم البحث والتعليم في الاستدامة، فقد وافق 50.0% من أفراد العينة، و45.8% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 4.2%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.54) بانحراف معياري (0.578)، وهو ما يعكس تحديًا مهمًا يتمثل في غياب المعلومات الدقيقة والمحدثة، وفي الفقرة السابعة، حول ضعف ثقافة البحث التطبيقي الموجَّه لحلِّ مشكلات المجتمع، أبدى 57.5% موافقتهم، و33.3% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 9.2%. وبلغ المتوسط الحسابي (1.52) بانحراف معياري (0.661)، ممَّا يُشير إلى أنَّ ضعف الربط بين البحث الجامعي واحتياجات المجتمع يُعد من أبرز التَّحدِّيات، أما الفقرة الثامنة، المتعلقة بمقاومة التغيير، وغياب الحوافز لتطوير المقررات وأساليب التدريس، فقد وافق 65.8% من المبحوثين، و31.7% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 2.5% فقط. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.37) بانحراف معياري (0.533)، وهو من أدنى المتوسطات، ممَّا يعكس أن الجمود الأكاديمي يُشكل عقبة أساسية أمام تجديد التعليم الجامعي، وفي الفقرة التاسعة، الخاصَّة بضعف التنسيق بين الجامعة، والجهات الوطنية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، أبدى 44.2% موافقتهم، و40.0% كانوا محايدين، بينما لم يوافق 15.8%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.72) بانحراف معياري (0.724)، ممَّا يُشير إلى أنَّ ضعف الشراكات الوطنية يمثل عائقًا إضافيًا، وأخيرًا، في الفقرة العاشرة، المتعلقة بالتَّحدِّيات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية العامَّة التي تؤثر في انتظام العملية التعليمية وجودتها، أوضح 42.5% موافقتهم، و44.2% كانوا محايدين، بينما لم يوافق

13.3%. وقد بلغ المتوسط الحسابي (1.71) بانحراف معياري (0.691)، وهو ما يعكس أنَّ هذه التَّحدِّيات العامَّة تشكل ضغوطًا حقيقية على المنظومة التعليمية.

بصورةٍ عامة، تكشف النتائج أنَّ التعليم الجامعي في ليبيا يواجه تحديات متعددة ومركبة، أبرزها: محدودية التمويل، ضعف البنية التحتية، عدم الاستقرار الإداري، غياب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، ضعف البحث التطبيقي، ومقاومة التغيير داخل المؤسسات، وتُشير هذه التَّحدِّيات إلى أنَّ الجامعات تحتاج إلى إصلاحات شاملة تشمل تحسين التمويل، تحديث البنية التحتية، تعزيز التدريب الأكاديمي، تطوير سياسات تشجع على الابتكار، وتحقيق تنسيق فعال مع الجهات الوطنية، وذلك من أجل الاضطلاع بدورها التنموي في السِّياق الليبي الراهن.

النتائج:

1- يتضح من نتائج أنَّ نسبة الإناث هي الأعلى حيث بلغت (54.88%)، ممَّا يُشير إلى ارتفاع معدل مشاركة الكوادر النسائية في الجامعات الليبية، ويعكس كذلك تطور دور المرأة الأكاديمي، واتساع حضورها في المجال التعليمي والبحثي.

2- تُشير نتائج أنَّ الفئة الغالبة هي فئة الشباب، ومتوسطي العمر (30–39 سنة) بنسبة (36.94%)، ممَّا يدل على أنَّ العينة يغلب عليها الطابع الشبابي، وهو ما يعكس حيوية الكوادر الأكاديمية وانخراطها في مرحلة العطاء والإنتاج العلمي.

3- أظهرت النتائج أنَّ فئة "أستاذ مساعد" كانت الأكثر تمثيلًا بنسبة (29.03%)، تلتها فئتا "محاضر" و"محاضر مساعد"، ممَّا يُشير إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الرتب الأكاديمية المتوسطة، وهو ما يعكس قاعدة أكاديمية نشطة ومؤهلة لمواصلة التَّرقّي العلمي والبحثي.

4- أوضحت النتائج أنَّ الفئة الأكثر تمثيلًا من حيث الخبرة الأكاديمية هي فئة أقل من 5 سنوات بنسبة (23.75%) ثم تليها فئة (10–14 سنة) بنسبة (22.43%)، تلتها، ممَّا يعني أنَّ العينة تتضمن مزيجًا من الخبرات المتوسطة والناشئة، وهو ما يعبّر عن توازن بين الخبرة الطويلة، والحيوية الأكاديمية الحديثة داخل الجامعات الليبية.

5- أظهرت النتائج أنَّ (41.95%) من أفراد العينة لديهم مشاركة فعلية في أنشطة تتعلق بالتنمية المستدامة، في حين أنَّ (58.05%) لم يشاركوا في مثل هذه الأنشطة، ممَّا يعكس قصورًا نسبيًا في مستوى الانخراط في مبادرات الاستدامة، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز برامج التَّوعية، والتشجيع على المشاركة في الأنشطة المستدامة داخل الوسط الأكاديمي.

6- تُظهر النتائج أنَّ الجامعات الليبية تعاني من قصور واضح في تطبيق مبادئ الاستدامة على مستوى السياسات، والشراكات، والتمويل والحوكمة، ممَّا يستدعي إعادة صياغة استراتيجياتها، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، واحتياجات المجتمع الليبي.

7- تُشير النتائج إلى **أن** توجهات التعليم الجامعي في ليبيا نحو التنمية المستدامة لا تزال محدودة في معظم الأبعاد، ولا سيما في دمج مفاهيم الاستدامة بالمقررات، وتنمية مهارات التفكير النقدي، وتوفير فرص التعلم المستمر. **ورغم ذلك، برزت** بعض المؤشرات الإيجابية **مثل:** تعزيز المواطنة البيئية والاجتماعية، وترسيخ الهوية، والثقافة المحلِّية.

8- بصورةٍ عامة، تُظهر النتائج أنَّ التعليم الجامعي في ليبيا يواجه تحديات معقدة ومتداخلة، من أبرزها ضعف التمويل، والبنية التحتية، وعدم الاستقرار الإداري، وغياب التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وضعف البحث التطبيقي، ومقاومة التغيير داخل المؤسسات.

التوصيات:

استنادًا إلى نتائج البحث، يمكن تقديم التَّوصيات الآتية لتطوير التعليم الجامعي في ليبيا، وتعزيز دوره في تحقيق التنمية المستدامة:

1- دعم مشاركة الكوادر النسائية في الأنشطة العلمية، والإدارية من خلال سياسات تشجع على المساواة في الفرص، وتوفير برامج تمكين وتطوير مهني للنساء العاملات في الجامعات.

2- استثمار الطَّاقات الشَّابة ومتوسطي العمر من أعضاء هيئة التدريس عبر توفير فرص التدريب والتطوير المهني، وتشجيعهم على الابتكار، والبحث العلمي التطبيقي.

3- العمل على تحفيز أعضاء هيئة التدريس في الرتب الأكاديمية المتوسطة على الترقّي العلمي والبحثي من خلال برامج دعم بحثي ومنح أكاديمية، وتبادل معرفي مع الجامعات الإقليمية والدولية.

4- تصميم برامج تدريب وتوجيه للكوادر الجديدة، وأصحاب الخبرات المحدودة، بما يضمن نقل الخبرات بين الأجيال الأكاديمية، وتعزيز ثقافة التَّعلم المستمر داخل الجامعة.

5- وضع آليات تشجع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على الانخراط في مشاريع، ومبادرات الاستدامة من خلال الحوافز، والأنشطة التطبيقية، وبرامج خدمة المجتمع.

6- صياغة سياسات واستراتيجيات جامعية واضحة تُدمج مبادئ التنمية المستدامة في الحوكمة، والتمويل والشراكات، مع إنشاء وحدات أو مراكز متخصصة بالاستدامة داخل الجامعات.

7- مراجعة المناهج الدراسية لتضمين مفاهيم الاستدامة، والبيئة، والمسؤولية الاجتماعية، مع تعزيز مهارات التفكير النقدي وريادة الأعمال، والابتكار لدى الطلبة.

8- تشجيع البحوث التطبيقية التي تُسهم في معالجة القضايا البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية في ليبيا، وربط مخرجات البحث بمتطلبات التنمية الوطنية.

9- معالجة التَّحدِّيات الإدارية من خلال تعزيز الاستقرار التنظيمي، وتطوير نظم الحوكمة الجامعية، واعتماد مبادئ الشفافية، والمساءلة في إدارة المؤسسات التعليمية.

10- توجيه موارد إضافية لدعم التعليم الجامعي، وتحديث المرافق البحثية والتقنية، بما يواكب متطلبات التعليم المستدام والابتكار العلمي.

11- إصلاح المناهج وطرق التدريس في الجامعات الليبية من خلال دمج مفاهيم التنمية المستدامة، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار الطلابي، وتوسيع فرص التعلم مدى الحياة، بما يعزز بناء مجتمع واعٍ ومستدام قادر على مواجهة التَّحدِّيات المعاصرة.

12- تنفيذ إصلاحات شاملة في منظومة التعليم الجامعي تشمل تحسين التمويل، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز برامج التدريب الأكاديمي، ووضع سياسات محفزة للابتكار، وتفعيل التنسيق مع الجهات الوطنية، لتمكين الجامعات من أداء دورها التنموي بفاعلية في السِّياق الليبي.

المصادر والمراجع: –

- شلحي. الطاهر، التواتي. عامر (2017) أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 20، مجلة البحوث والدراسات التجارية – العدد الأول–مارس، متاح على الرابط file:///C:/Users/hp/
- بوساحة مُحَمَّد لخضر، بحوص نسيمة (2019) "دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من الأساتذة الجامعيين بالمركز الجامعي تيسمسيلت"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس.
- الجازوي، صالح أبوبكر وآخرون، (2020) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة "من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية العاملين بها، المجلد الرابع عشر، العدد السادس، يونيو – مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة.
- حسيني. مريم (2014) أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلِّية، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، شعبة العلوم الاساسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي، https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7935/1/Hacini_Mareime.pdf
- دويدار، مُحَمَّد حامد وآخرون، (1988) اصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية بيروت.

- شعباني اسماعيل (بدون نشر) مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة لطباعة، والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر.
- القيزاني، هشام فاجي (2018). دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة، وسبل تفعيله من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، جامعة الزيتونة – كلية الاقتصاد والتجارة.
- كاظم، نبيل عبد الصاحب (2021) دور الجامعات في التنمية المستدامة، مجلة كلية المصطفى الجامعة، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع المدمج، العراق.
- مُحَمَّد أسماء نجاح عبد الداود (2022) مجتمع المعرفة وتأثيره على التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، المجلد 23، العدد 256 متاح على الرابط https://mrk.journals.ekb.eg/article 283861.html شهد بتاريخ 14/ 9/ 2025،
- مصطفى، مُحَمَّد مُحَمَّد محمود مُحَمَّد (2024)
- منى عرفة حامد عمر "دور التعليم الجامعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 2030"، مجلة كلية التربية – جامعة المنوفية، العدد الثالث، سنة 2012.
- مهدي التميمي، مهارات التعليم: دارسات في الفكر والأداء التدريسي، دار كنوز المعرفة، الأردن.
- يوسف أُمَحَّد صالح (2024) دور علم الاجتماع في تحقيق التنمية المستدامة، كتاب المؤتمر العلمي الدولي الأول، توظيف العلوم الاجتماعية في خدمة التنمية المستدامة، جامعة سرت – ليبيا.
- اليونسكو (2009) تقرير التعليم والتنمية المستدامة. متاح على الرابط:
- https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000188799_ara

المراجع الأجنبية: –

- Singh, P. D. (2017). Education: An essential tool for sustainable development. Socio-Economic Voices, IndiaStat. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/322021092
- Onwunyirimadu, Jude (2024). The Role of Universities in Achieving Sustainable Development Goal 4 in Sub-Saharan Africa. In: Proceedings of the International Conference "The Role of Universities in Achieving Sustainable Development Goals", Belgorod University of Cooperation, Economics and Law, May 22, 2024, pp. 130–141.